رئيس الجمهورية يُشيد بجهود وزارة النفط خلال حرب الـ١٢ يوماً

الوفاق/ أكـد رئـيـس الـجـمـهـوريـة الإسلامية الإيرانية، الدكتور مسعود بزشكيان، أنـه لـولا وحـدة الشعب وتماسكه، إلى جانب قدرات وصواريخ القوات المسلحة التي حطمت هيبة الكيان الصهيوني، لما كان نجاحنا وانتصارنا ممكناً.

وحضر الرئيس بزشكيان، صباح أمس الأحد، في وزارة النفط، وأشاد بجهود موظفي الـوزارة ومدرائها في مواصلة تـقـديـم الـخـدمـات خـلال الـعـدوان الصهـيـوني على الـبـلاد، وقـال: لقد نجحتم، إلى جانب الشعب، بفضل الفهم الصحيح والحكمة في الوقت المناسب، في إحباط مخططات العدو الرامية إلى تخريب البلاد. وأضاف: إن أهم عنصر ومتطلب لنجاح أي خطة أو برنامج أو إجراء لتنظيم إنتاج واسـتـهـلاك الطاقة هو توفر بيانات دقيقة وحديثة وكاملة ولتوفير هذه البيانات، لابد من تعزيز التواصل بين مختلف الـقـطـاعـات، نـظـرًا لأهمية تنظيم قطاع الطاقة.

أهمية الاستثمار في صناعة النفط

وأكـد رئيس الجمهورية على أهمية زيـادة الاستـثـمار في صناعة النفط، وقـال: أعـرب العديد من الأشخاص والـمـجـمـوعـات عـن اسـتـعـدادهـم واهتمامهم بالاستثمار في مجال إنتاج الطاقة وإدارة استهلاكها، ويجب أن نكون أكثر استباقية في استيعاب هذه الإمكانات والاستفادة منها.

ووصف الرئيس بزشكيان تطوير البنية التحتية لإنتاج الطاقة النظيفة، خاصة تسريع بناء محطات الطاقة الشمسية، بأنه إجراء مكمل في مجال إنتاج الطاقة وإدارة استهلاكها، فضلاً عن فسح المجال أمـام المستـثـمرين في هذا المجال، وقـال: إن توسيع محطات الطاقة الشمسية من شأنه أن يقلل الحاجة إلى إمـدادات الغـاز والـديـزل المـدعـومة لـقـطـاع تـولـيـد الـكـهـربـاء، الأمر الذي سيفتح أيدي وزارة النفط للاستثمار.

ودعـا رئيس الجمهورية المسؤولين في وزارة الـنـفـط إلى وضـع وتـقـديـم الحلول الإدارية المثلى للإنتاج وخاصة استهلاك الطاقة من خلال دراسات تفصيلية والاستفادة من كافة الخبرات المتاحة وآراء الـخـبـراء، وأكـد: علينا أن نأخذ في الاعتبار جميع الفرص والتهديدات والإمكانيات وأن نضع التوقعات اللازمة، وآمل ألّا نواجه بعد الآن مشكلة في توفير الطاقة في الشتاء.

وأعـرب الرئيس بزشكيان عن امتنانه للتقارير المـقـدمة بشأن الإجـراءات الناجحة المتخذة للحد من تهريب الـوقـود وإدارة الاسـتـهـلاك وتـحـسـين الإنتاجية.

تعزيز مسار الدبلوماسية

وقـال رئيس الجمهورية: إننا نسعى لمنع تكرار الحرب والصراع من خلال المضي قدماً في مسار الدبلوماسية؛ مضيفاً: الحرب ليست في مصلحة أحد وليس فيها رابح. نسعى للمضي قـدمـاً في طـريـق الـسـلام والـهـدوء والاسـتـقـرار على أساس شعار ونهج حكومة «الـوفـاق الـوطـني» الـقـائم على التماسك الداخلي والصداقة مع الجيران ودول العالم؛ إننا لم ولن نلجأ إلى البلطجية، ولـن نـخـضـع لـهـا بأي شكل من الأشكال.

يـشـار إلى أنـه خـلال زيـــارة رئيس الجمهورية لـوزارة النفط، تم تقديم تقرير حول الإجراءات الطارئة، وسير عملية توفير الوقود، واستقرار شبكة توزيـع المنتجات النفطية، وجاهزية الوحدات التشغيلية.

جلسة المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي

في سياق آخر، وافق أعضاء المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي بين رؤساء السلطات، خـلال مناقشة القضايا المتعلقة بالعقبات والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص في مجال شراء وإنـتـاج وتـركـيـب الألـواح الشـمـسـيـة، على تخصيص تسهيلات لدعم تطوير الطاقات المتجددة وتسهيل أنشطة القطاع الخاص.

وعُـقـدت، ظـهـر الـسـبـت، جلسة المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي بين رؤساء السلطات، برئاسة الدكتور مسعود بزشكيان رئيس الجمهورية، وبحضور الدكتور محمدباقر قاليباف رئيس مـجـلـس الـشـورى الإســلامي، وحـجـة الإســلام والمـسـلـمـين غـلام حسين محسني إيجئي رئيس السلطة القضائية.

وناقش الأعـضـاء، خـلال الاجـتـمـاع، القضايا المتعلقة بالعقبات التي تواجه القطاع الخاص في شراء وإنتاج وتركيب الألـواح الـشـمـسـية. وفي إطـار دعم تطوير الطاقات المتجددة وتسهيل أنشطة القطاع الخاص، وافق الأعضاء على تخصيص تسهيلات مالية لهذا القطاع. كما تم خلال الجلسة اعتماد منح صلاحيات استثنائية للوزراء والمحافظين في الظروف الطارئة والـخـاصـة، بـهـدف تـسـريـع عملية اتخاذ القرارات وتعزيز كفاءة الإدارة التنفيذية في البلاد. ومن بين القرارات المهمة الأخرى التي تم اعتمادها في الجلسة، تمديد قـرار لجنة تنظيم السوق حتى نهاية العام الحالي، والذي تمت الموافقة عليه بإجماع الأعضاء. ويهدف هذا القرار إلى ضمان استمرار الرقابة الفعالة على السوق والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

أعضاء المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي يوافقون على تخصيص تسهيلات لدعم تطوير الطاقات المتجددة وتسهيل أنشطة القطاع الخاص

عبور قطاع النفط الإيراني بجدارة من أزمة الحرب

الوفاق/ في الوقت الذي واجه فيه قطاع النفط الإيراني تهديدات خطيرة من العدو، لـم يُـظـهـر هـذا الـقـطـاع الـحـيـوي مـرونـة استثنائية فحسب، بل عـزز أيـضًـا إنتاجه وصادراته، مُبرزًا قوته في السوق العالمية.

على الرغم من الحرب النفسية والدعاية الإعـلامـيـة لـلـعـدو الـتـي ركـزت عـلى شل الاقـتـصـاد الـنـفـطي الإيـــراني، تُظهر الإحصائيات الرسمية لوزارة النفط ومراقبة الأسـواق العالمية أنه خلال الحرب التي استمرت ١٢ يومًا، لم ينخفض إنتاج النفط الإيراني، بل زادت طاقة الإنتاج والتصدير. ويؤكد المحللون أن سلة صادرات النفط الإيـرانـي توسعت خلال هـذه الـفـتـرة، كما شـهـدت بعض الحـقـول الرئيسـيـة زيـادة في الإنتاج اليومي. وتشير تقارير المصافي والشركة الوطنية للنفط إلى تسجيل أرقام قياسية جديدة في صادرات النفط الخام، وهـو إنـجـاز عـزز ثـقـة الأسـواق العالمية باستقرار الإمـدادات الإيرانية أكثر من أي وقت مضى.

مرونة البنية التحتية ونجاح إدارة الأزمة

منذ الساعات الأولى للحرب، قام مركز إدارة الأزمات في وزارة النفط بحشد الكوادر لتنفيذ عمليات حماية المنشآت الحيوية بأعلى مستويات الكفاءة. وقد منعت هذه الإجراءات الوقائية أي أضرار طفيفة للبنية التحتية الحساسة. ويُعتقد أن الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة في مجال الدفاع السلبي وتطوير التكنولوجيا المحلية كانت ضامنة لاستمرارية العمليات. ووفقًا لخبراء قطاع الطاقة، لعب الاعتماد على الشركات القائمة على المعرفة وتجهيز الوحدات بتقنيات محلية حديثة دورًا حاسمًا في عبور القطاع النفطي من الأزمة الأخيرة دون خسائر.

زيادة إنتاج النفط رغم العقوبات

أحد الجوانب المهمة في الإحصائيات هو ارتفاع معدل الإنتاج اليومي للنفط الإيراني. على عكس توقعات العديد من الخبراء الأجانب الذين توقعوا انخفاض الإنتاج، تمكنت وزارة النفط الإيرانية بالاعتماد على الخطط المسبقة من الحفاظ على إنتاج النفط الخام والمكثفات بنسبة ٥٪ على الأقل فوق المستوى المُقرر في العام السابق.

وقد تحقق هذا الإنجاز في وقت شهدت فيه العديد من دول المنطقة انخفاضًا في الإنتاج بسبب الأجواء الأمنية والحرب النفسية. ومن خلال تفعيل المصافي الصغيرة وإدارة نقل النفط بذكاء، لم ترفض إيران أي طلب من المستوردين، بل جذبت عملاء جددًا أيضًا.

دور التكنولوجيا المحلية في نجاح صناعة النفط

يعتقد محللو قطاع الطاقة أن الاعتماد على التكنولوجيا المحلية والخبرات الداخلية وتأهيل الكوادر المتخصصة كان من العوامل التي حافظت على صمود صناعة النفط في مواجهة الأزمة. وقد مكّن الاستخدام الواسع لأنظمة المراقبة، وأنظمة الإنذار المبكر، والاستفادة من الشركات الناشئة الصناعية من إجراء الإصلاحات الفورية وتوفير القطع المحلية بسرعة، مما منع أي توقف في سلسلة الإنتاج. كما أن استخدام خطوط ومسارات تصدير بديلة ضمن عدم تركيز الضغط على مسار واحد، مما حافظ على أمن الصادرات.

حفظ الاستقرار المالي للبلاد خلال فترة الحرب

من وجهة النظر الاقتصادية، كان لاستمرار الصادرات وزيادة الإنتاج دور لا يُنكر في إدارة سوق العملة وتأمين الدخل بالعملات الأجنبية للبلاد. واستنادًا إلى تقييم الوضع المالي من قبل جهات مستقلة، أدى الأداء الناجح لصناعة النفط إلى تقليل تقلبات أسعار الصرف إلى الحد الأدنى، مما خفف من مخاوف الناشطين الاقتصاديين والسوق. كما أن الإنتاج المستدام للطاقة للصناعات المحلية والعملاء الأجانب منع حدوث ركود أو توقف في خطوط إنتاج المصانع الكبرى بالبلاد.

تعزيز مكانة إيران في سوق الطاقة العالمي

لم تتوقف صادرات النفط الإيراني فحسب، بل صاحبها جذب عملاء جدد. وقد أدى ذلك إلى ترحيب الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط الإيراني، حيث يعتقد بعض المحللين أن حصة إيران في سوق الطاقة الإقليمي شهدت زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة. ووفقًا لخبير طاقة ذي خبرة، فإن هذا الحدث كان «رسالة واضحة للمنافسين والأعـداء مـفـادهـا أن إيـران ستظل دون شك لاعبًا محوريًا في أمن الطاقة الإقليمي والعالمي.»

زيادة الثقة العامة والرسائل الإقليمية الناجحة

تمّ طرح نجاح صناعة النفط خلال أزمة الحرب كنقطة قوة ومصدر إلهام داخلي. وقيّمت وسائل الإعلام والرأي العام هذا الحدث على أنه «انتصار وطني» ودليل على نضج الإدارة في الصناعة النفطية الإيرانية.

وفي الوقت نفسه، حمل نجاح إيران رسالة واضحة للدول الإقليمية والناشطين العالميين: أن أمن واستقرار صناعة الطاقة الإيرانية يتجاوز توقعات الأعداء، وأن أي محاولة لزعزعة الاستقرار ستؤدي فقط إلى مزيد من التصميم والثبات من جانب إيران. بشكل عام، تمكّنت الصناعة النفطية الإيرانية في واحدة من أكثر المراحل حساسية في تاريخها من اجتياز اختبار عسير، كان نتيجته حاسمة للمعادلات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. ويوصي الخبراء بالاستمرار في تعزيز التقنيات المحلية، ووضـع سـيـنـاريـوهـات دفـاعـيـة متـنـوعـة، والاستثمار في أمن البنى التحتية الحيوية كأولوية قصوى. ويتوقع أن يكون أفق مستقبل صناعة النفط الإيرانية، بمقياسها الجديد للاستقرار والقوة، أكثر إشراقًا من أي وقت مضى.

المحللون يؤكدون أن سلة صادرات النفط الإيراني توسّعت خلال فترة الحرب، كما شهدت بعض الحقول الرئيسية زيادة في الإنتاج اليومي

بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي

استئناف خطة الربط السككي لنقل الحاويات بين باكستان وإيران وتركيا

بـهـدف تـعـزيـز الـتـعـاون الاقـتـصـادي الإقـلـيـمـي، أعـلـن وزيـــر الـخـارجـيـة الباكستاني عن وضع خارطة طريق جـديـدة لاسـتـئـنـاف قـطـار حـاويات منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) عـلى مـمـر إسـلام آبـاد - طـهـران - إسطنبول (ITI).

ويُعتبر هذا القرار خطوة إيجابية نحو تسهيل التجارة وتعزيز العلاقات بين الدول الثلاث: باكستان وإيران وتركيا. فقد أعلن نائب رئيس الـوزراء ووزير الخارجية الباكستاني، محمد إسحاق دار، في مؤتمر صحفي عقد في أنقرة، أن استئناف بناء خط سكك الحديد الثلاثي بين إسطنبول وطهران وإسلام آباد مدرج على جدول أعمال السلطات الباكستانية. وأكد أن هذا الخط، كجزء من مشاريع التكامل الإقليمي، سيلعب دورًا هامًا في تطوير النقل وتسهيل التجارة وتعزيز العلاقات بين الدول الثلاث.

من جانبه، أكد وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، على أهمية تطوير البنية التحتية المشتركة، وأعلن استعداد تركيا لمشاركة خبراتها في مجال النقل بالسكك الحديدية وتوطين التقنيات ذات الصلة مع شركائها الإقليميين.

ووفقًا للاتفاقيات الأولية، يُعد هذا المشروع جزءًا من سلسلة من التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والذي سيتم متابعته في شكل لجنة مشتركة و١٢ لجنة دائمة.

ويمكن أن يوفر إحياء خط سكة حديد ITI كطريق رئيسي للتجارة والنقل في المنطقة فرصة فريدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي بين هذه الدول، كما يعمل كجسر بين آسيا وأوروبا.

ويسير خط سكة حديد إسطنبول-طهران-إسلام آباد، الذي تم إطلاقه لأول مرة في عام ٢٠٠٩، الآن على طريق الإحياء بدعم متجدد من الدول الثلاث، ويمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ويسمح خط سكك الحديد هذا، الذي يبلغ طوله ٦٥٠٠ كيلومتر، بنقل البضائع من غرب تركيا إلى وسط باكستان في غضون ١١ يومًا فقط. ومن خلال إعادة تعريف هذا الطريق، سيتم الإعتراف بإيران كمركز عبور في المنطقة، ويمكن أن تساعد في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة.

٣٧٠٠ كيلومتر من سكك الحديد قيد الإنشاء في البلاد

أعلن المدير التنفيذي لشركة إنشاء وتطوير البنية التحتية للنقل في إيران أن ٣٧٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية قيد الإنشاء في البلاد؛ مضيفاً: إن ٧٦٠ كيلومتراً من الطرق السريعة و١١ ألف كيلومتر من البنية التحتية للنقل قيد الإنشاء.

وقال هوشنك بازوند، أمس الأحد، خلال حفل بدء أعمال تنفيذ أجزاء من مشروع طريق أرومية - تبريز السريع (شمال غرب إيران): إن ربط طريق زنجان - تبريز السريع بحدود بازركان (مع تركيا) يمكن أن يُحدث تحولاً كبيراً. وأضاف: إن هذا الإجراء سيقلص طول ممر النقل الجنوبي - الشمالي بمقدار ١٢٥ كيلومتراً. وتابع: انه لاستكمال وربط طريق زنجان - تبريز السريع بحدود بازركان في هذه المحافظة، يلزم استثمار ١٠ آلاف مليار ريال، حتى يقوم القطاع الخاص بتمويل ٦٠٪ من هذا المشروع بينما تتكفل الحكومة بالبقية.

وأشار بازوند إلى زيارته لمشاريع إنشاء الطرق في المحافظة، مؤكداً أن جميع المشاريع نشطة على الرغم من صعوبة الظروف الاعتمادية، وأن محافظة آذربايجان الغربية ورشة عمل جيدة في مجال النقل، مؤكداً أن ٣٧٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية قيد التنفيذ في البلاد، مضيفاً أن ٧٦٠ كيلومتراً من الطرق السريعة و١١ ألف كيلومتر من البنية التحتية للنقل قيد التنفيذ، وهو إنجاز كبير بفضل توجيهات رئيس الجمهورية.